تحديات التحول الرقمي لدى الصحافة الجزائرية

ط.د .بلال جعفر

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

Djafer.billel@univ-oeb.dz

الملخص:

تهدف المداخلة إلى الوقوف عند أهم التحديات التي تقف في وجه التحول الرقمي الفعال للصحافة الجزائرية، بالنظر إلى السياق العالمي و العربي، و ذلك عبر أداة المقابلة مع عدد من مسؤولي وسائل الإعلام المختلفة، و كذا تقديم اقتراحات عملية لتجاوز التحديات التي تتنوع بين تحديات على مستوى المؤسسات الصحفية (التكوين، و المواكبة..) و تحديات موضوعية تتعلق بالتشريعات الإعلامية و الوضع الاقتصادي عموما.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الصحافة الجزائرية.

ABSTRACT

The intervention aims to adress the most important challenges facing the effective digital transformation of the Algerian press, taking into account the global and Arab context, and that is the interview tool with a number of different media officials, as well as providing practical suggestions to overcome challenges that vary between the level of journalistic institutions (training, keeping up...) ,and objective challenges related to media legislation and the economic situation in general.

المقدمة:

تشهد مهنة الصحافة تطورات متلاحقة عالميا و إقليميا، في الشكل والمضمون تماشيا مع التحديات التي تفرضها البيئة الرقمية على العمل الصحفي،و في الوقت نفسه يمكن ملاحظة بطء مواكبة الصحافة

الجزائرية للتحول الرقمي، ففي لقاء رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون مع ممثلي وسائل الإعلام بمناسبة اليوم العالمي للصحافة لعام 2023، انتقد (الرئيس) أداء و واقع الصحافة الجزائرية الخاصة منها والعمومية، و طالبها بضرورة مواكبة التطورات المحلية و الدولية و إعادة الانطلاق من جديد . في إشارة واضحة إلى الصعوبات و التحديات التي تشهدها الصحافة الجزائرية لمواكبة تحديات البيئة الرقمية، خصوصا مع ما يُتوقع أن الذكاء الاصطناعي سيفرضه من تحولات على مهنة الصحافة، من هنا نطرح التساؤل الآتي: ما هي أبرز التحديات التي تواجهها الصحافة الجزائرية للتحول الرقمي الفعال؟ و للإجابة على هذا التساؤل استعان الباحث بمقابلات مع بعض المسؤولين في الصحافة الجزائرية.

1. التحول الرقمي في الصحافة العالمية:

تواكب الصحافة العالمية خصوصا في أوروبا و أمريكا التحولات الرقمية في الصحافة، مقارنة بالمنطقة العربية، حيث تحولت كبرى المجمعات الصحفية إلى الفضاء الرقمي ؛ إذ لا تكتفي هذه الأخيرة بفتح حسابات على المنصات الاجتماعية لنشر المضامين الإعلامية فحسب، بل تنتج محتوى صحفي رقمي يراعي متطلبات البيئة الرقمية و مميزاتها باستخدام الوسائط المتعددة، من أجل الوصول إلى المستخدمين، تجاوبا مع هذه الضغوط و حفاظا على مكانتها بين جمهورها عبر العالم، وسط تنافس إعلامي حاد. وقد وضعت خدمة بي بي سي العالمية خطة أعلنت عنها في سبتمبر الماضي ؛ وقضت الخطة بتسريع وتيرة تحولها صوب المحتوى الرقمي ، تحت قيادة رقمية جديدة تطور ما تقدمه من محتوى لمتابعيها.

و شملت خطط خدمة بي بي سي العالمية إغلاق البث الإذاعي باللغات العربية و الفارسية و القرغيزية والهندية و البنغالية و الصينية و الإندونيسية و التاميلية و الأردية، و تحويل سبع لغات أخرى إلى المحتوى الرقمي فقط. و بذلك سيقتصر حوالي نصف عدد الخدمات الـ 41 التابعة لبي بي سي على تقديم محتوى رقمي، علما أن نسبة مشاهدات المحتوى الرقمي للغات الخدمة العالمية تضاعفت وانتقلت من 19% عام 2018 إلى 43% اليوم.

وعشية توقف البث الإذاعي لبي بي سي عربي يقول محمد يحيى رئيس تحرير الوسائط المتعددة : "إننا نسعى لمواكبة متابعينا عبر المنصات الرقمية التي يختارونها ، ولهذا السبب من الضروري أن نطور

عرضنا الصوتي عبر تلك المنصات " (موقعBBC،2023). و في الولايات المتح دة الأمريكية تحولت كبرى العناوين الصحفية إلى الفضاء الرقمي، فمجلة Editor Publisher التي تسمي نفسها بـ "إنجيل صناعة الصحافة في أمريكا"، كونها مجلة عريقة تأسست في القرن التاسع عشر، غيرت اسمها فأصبحت مجلةE&P ، كما تسمى اختصارًا، و حولت أرشيفها الورقي إلى محتوى رقمي متوفر على الإنترنت، ما يسمح القيام برحلة تاريخية لتقصي مختلف مجالات حياة الأمريكيين على مدى حوالي قرن من الزمان. في خطوة تندرج في إطار التحول الرقمي الذي تعيشه هذه المجلة المهتمة بكل ما يتعلق بصناعة الصحف و التوزيع، و الأمثلة كثير ة عن التحولات التي تشهدها المؤسسات الصحفي ة في العالم و في الغرب.

2. التحول الرقمي لدى الصحافة العربية:

يختلف نسق تحول الصحافة العربية من منطقة إلى أخرى حسب الظروف السياسية و الاقتصادية، و لكن التحول الرقمي للصحافة بدا حتميا مع انتشار استخدام الانترنيت في العقدين الأخرين في المنطقة . و لقد لاحظ (روو William Rugh) في كتابه الثاني "وسائل الإعلام العربية "، الذي أرّخ فيه لتطور وسائل الإعلام مع بداية الألفية الجديدة؛ حيث أبقى على تصنيفاته التقليدية التي أوردها في دراسته الأولى في نهاية السبعينات للإعلام العربي "الإعلام الموالي والإعلام التعبوي والإعلام المتنوع"، وأضاف الإعلام الانتقالي (Transitional)؛ و هو إعلام مختلط يسمح بتنوع ملكية الإعلام ويُبقي على سيطرة حكومية هي الأقوى في المشهد الإعلامي، بينما يتيح هامشا من حرية التعبير وتعدد وسائل الإعلام وتنوعها؛ حيث ينتقل تصنيف مصر من إعلام التعبئة و الحشد إلى إعلام انتقالي والإعلام الأردني من إعلام الموالاة إلى الإعلام الانتقالي.

في المحصلة، اتسمت هذه المرحلة باتساع مجال التعددية الإعلامية التي جاءت استجابة لتحولات سياسية أو تحت ضغوط سياسية، إلى جانب ازدياد الاستثمار السياسي في وسائل الإعلام الذي عكسه التوسع في القنوات التليفزيونية الفضائية، و يذهب عصام موسى إلى ثلاثة أمور رئيسية أسهمت في نمو هذه التعددية هي:

أولا: ضغوط العولمة والتحولات العالمية التي صاحبت التحول في النظام الدولي.

ثانيًا: ضغوط الثورة الرقمية و نهاية الرهانات التقليدية بالسيطرة على الإعلام.

ثالثا: ضغوط المنظمات الدولية و في مقدمتها اليونسكو.

اعترف الدستور المصري في 2013 لأول مرة بالصحافة الإلكترونية؛ إذ أقر إضافة الصحافة الإلكترونية في المادة الـ 70 من الدستور، حيث فرق بين ثلاث مهن هي : الصحافة والإعلام المرئي والمسموع، والصحافة الإلكترونية. وأشار الدستور التونسي إشارة عابرة للصحافة و الحرية الإلكترونية، و اكتفى بالإشارة إلى تطبيق ما يَحْكُمُ الإعلام الورقي على الإعلام الإلكتروني بشكل غير صريح وواضح (36) و تضمن قانون الإعلام الجزائري، 2012، إشارات محدودة للصحافة الإلكترونية، ووردت الصحافة الإلكترونية في هذا القانون في مواد الباب الخامس، لكن بدون تفاصيل [1].

3. التحول الرقمي الصحافة في الجزائر:

تشير الاحصاءات الرسمية إلى أن عدد الصحفين في الجزائر يقارب 9000 آلاف صحفي، في حين يتجاوز عدد الصحف 180 جريدة، إضافة إلى أكثر من 20 قناة تلفزيونية، بل صارت الساحة الإعلامية تعج بالمواقع الإخبارية الالكترونية التي يصل عددها حسب وزارة الاتصال إلى 150 موقعا إلكترونيا، من بين 84 موقعا مسجلا ، و مع هذا الكم المعتبر من االإمكانات المادية و البشرية، غير أنه يلاحظ بطء مواكبة الصحافة الجزائرية للتحولات الرقمية.

1.4 تحديات التحول الرقمي للصحافة قي الجزائر:

تتعدد التحديات التي تواجه الصحافة الجزائرية في التحول الفعال إلى مواكبة مستجدات البيئة الرقمية، و الملاحظ أن هناك جهود ا للصحافة الجزائرية للتحول الرقمي ؛ من خلال الحضور في الفضاء الافتراضي سواء عبر مواقع الأنترنيت أو المنصات الاجتماعية . و لكنها ظلت تمارس الفعل الصحفي

[1] باسم الطويسي، الصحافة الإلكترونية في العالم العربي: سياقات النشأة وتحديات التطور، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة قطر، 7 فبراير/ شباط 2019.

بأدوات قديمة؛ فحضورها على المنصات الاجتماعية لا يعدو أن يكون في الغالب إلا نسخا و لصقا، فالقنوات الفضائية الجزائرية تعيد نشر تق اريرها و برامجها على المنصات دون تغيير كبير، مع أن المنصات الاجتماعية فرضت تغيرات في صناعة المحتوى الذي من المفروض أن يتم عبر قوالب تراعي خصائص الإعلام الجديد ، و خصوصا دمج (الصورة، الصوت، الكتابة) و مراعاة أساليب التحرير الرقمي، و يمكن أن نلخص أسباب هذا البطء و التأخر فيما يلي:

1.1.3 عدم مواكبة التشريعات الإعلامية للتحولات:

الفراغ التشريعي و القانوني الخاص بتنظيم و ضبط الصحافة الالكترونية، حيث أن التشريع الجزائري لا يزال متأخرا في مجال الصحافة الالكترونية، ككيان مهني و اقتصادي. كما أن القانون لا يتحدث عن الهوية المهنية و القانونية لصحفيي الواب، وهو أمر يطرح مشاكل على عدة أصعدة خاصة، و أن هذا القطاع الإعلامي يشغل ما لا يقل عن 250 صحفي في الوقت الحالي.

و قد بدأت بعض المشاكل تبرز في هذا المجال، فاللجنة الوطنية التي نصبها وزير الاتصال السابق و المكلفة باستصدار بطاقة الصحفي المحترف، رفضت ملفات طلبات استصدار بطاقات الصحفي المحترف للصحفيين الذي يشتغلون لدى الصحف الالكترونية، بحجة أن القوانين لا تنص إلا على صحفيي الوسائط الإعلامية القديمة.

و كذا غياب قانون ينظم الإشهار في الجزائر بالنسبة لكل القطاع الإعلامي بمختلف وسائطه القديمة و الجديدة، هذا ما عمق من ممارسات المنظومة السياسية و شبكاتها الاقتصادية لاستخدام الإعلان كسلاح سياسي للضغط على المؤسسات الإعلامية، و هو الوضع الذي تعمق اليوم أكثر مع منافسة القنوات التلفزيونية الخاصة في سوق الإعلان و الإشهار، و التي تتبنى أسعار بخسة غير قابلة للتنافس، و تبث الإعلانات في فترات طويلة تفوق كل المعايير الأخلاقية و المهنية المتعارف عليها، و لا تحترم الحد الأدنى من حقوق الجمهور، كما أن غياب آليات الضبط الإعلاني سيؤدي إلى استمرار احتكار الشركات المتعددة الجنسيات للإشهار على الواب على حساب مصالح الإعلام الالكتروني في الجزائر.[2]

---

[2] رضوان بوجمعة ، أزمة الصحافة الورقية في الجزائر ومسار الانتقال الرقمي من 1997 إلى 2017، المجلة الجزائرية للاتصال المجلد 17 العدد 02 ((2018)، ص 05.

و أما مدير موقع "سبْق برس" محمد رابح، فيقول:" إن الفراغ في قانون 2012 خلّف حواجز أمام الناشرين الإلكترونيين، و ظهر ذلك على مستوى التعامل معها من قبل جهات رسمية. و أحصت النقابة الوطنية لناشري الصحافة الإلكترونية قبل فترة ، و هي هيئة قيد التأسيس، أكثر من 40 ناشرا، يمثلون مواقع عامة و جهوية و متخصصة في مختلف الميادين. و لا تملك وزارة الاتصال المعلومات الكافية عن المواقع الإلكترونية، كون أغلبها موطنة ومسجلة في الخارج، كما أن الكثير منها لا ترقى إلى مستوى صحف إلكترونية، بسبب غياب معايير الكتابة الصحفية الإلكترونية وفنيات التحرير على الإنترنت. لأن القطاع الإلكتروني يعاني من غياب قانون خاص حتى الآن، مما كرس نوعا من الفوضى وعدم الاحترافية. مثلا خصص آخر قانون للإعلام صدر في 2012 فصلا كاملا لتنظيم الإعلام الالكتروني، لكنه اكتفى بالعموميات والمفاهيم، مما جعل وزارة الاتصال تعلن في 2016 التحضير لمشروع قانون تطبيقي، من دون أن يرى النور إلى اليوم.(الجزيرة نت،2020)

وقد عرف المشهد الإعلامي في شهر نوفمبر عام 2020 صدور أول نص قانوني خاص بالصحف الالكترونية تمثل في المرسوم التنفيذي رقم 20-332 الخاص بكيفيات ممارسة نشاط الإعلام عبر الانترنت المتضمن 42 مادة ملحق نموذجي للتصريح بممارسة نشاط الإعلام الالكتروني (المرسوم التنفيذي و (332-2020-20) جاء المرسوم ليثمن ما جاء في المواد الأولى للقانون العلام العضوي فيما يتعلق بشرط المهنية الصحفية في نشاط الإعلام الالكتروني من خلال تركيزه على الجانب الإداري لإنشاء المواقع الإخبارية الالكترونية. لكنه، أضاف عدة شروط جديدة منها ما نصت عليه المادة 5 منه المتعلقة بضرورة تمتع مدير الإعلام الالكتروني بـ 3 سنوات خبرة مهنية على الأقل. كذلك، خضوع موقع نشاط الإعلام الالكتروني للتوطين في الجزائر بامتداد اسم النطاق DZ حسب 90 المادة 6. كما أكد المرسوم على نظام التصريح في إنشاء المواقع حسب المادة 22 منه. كذلك، تضمن المرسوم موضوع جد مهم هو مسؤولية مدير الموقع و مستضيفه hebergeurفيما يتعلق بالمضامين الغير لائقة في حالة وجودها حسب المواد التالية 13،18 و 19 منه. لكن ما يعاب على هذا المرسوم هو تركيز المشرع على الجانب الإداري و التقني في مراقبة محتويات المواقع دون الاهتمام بالمهنية في نشاط الإعلام الالكتروني، خاصة فيما يتعلق بالأخبار الملفقة FAKENEWS كما هو منصوص عليه في قانون العقوبات المعدل في أفريل من عام 2020. كذلك، دون تناول أنواع المواقع الإخبارية الإلكترونية وأهداف كل نوع، الإشهار و حقوق الصحفيين بالنسبة للمواقع الإخبارية الالكترونية. وأخيرا، خضوع

إنشاء المواقع الإخبارية الناطقة بالفرنسية لطلب مسبق لدى الجهات المختصة مما يهدد مستقبل المواقع الإخبارية الحالية[3].

2.1.3 الإشهار:

استعصى على السلطات المتعاقبة في الجزائر منذ الاستقلال 1962 حتى وقتنا الحالي، بلورة مشروع قانون ينظم سوق الإشهار بالجزائر، طيلة سنوات عديدة ولم يجد الوزراء المتعاقبون على قطاع الاتصال بالجزائر إجابات شافية حول ما الذي يمنع من سن قانون إشهار في الجزائر والعارف بهذا الموضوع يرى إن منظومة الحكم في الجزائر تتعامل مع الإشهار بمراسيم ومناشير حكومية فقط، ومن جانب واحد، يغيب فيها رأي الشركاء الحقيقيين في المنظومة الإعلامية لان غالبية هذه المراسيم لا تلبي حاجات الصحف والعاملين في هذا المجال[4].

و يعتبر الإشهار الرئة التي يتنفس منها الإعلام ، و قد عرفت المؤسسات الإعلامية أزمة حقيقية بعد تراجع سوق الإشهار خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد عام ، 2014 ناهيك على عدم وجود قانون خاص بالإشهار، بالنسبة لبركان بودربالة المدير العام لجريدة اللقاء فإن سوق الإشهار يعيق تحول الصحافة إلى البيئة الرقمية، و عدم وجود نصوص قانونية مجسدة يجعل المؤسسات الصحفية تحافظ على نمطها التقليدي في التحرير. فالإنتاج الرقمي يتطلب استثمارا بشريا و ماديا، و لا تستطيع المؤسسات الصحفية حاليا تحمل هذه الأعباء، نظر ا لان مشروع الإشهار الرقمي لا زال م حل نقاش و تحضير . ورغم البيان الصادر عن مجلس الوزراء المنعقد الأحد 29 ماي برئاسة رئيس الجمهورية، و الذي تم فيه تقديم عرض حول مشروع قانون يحدد القواعد العامة للصفقات العمومية ، حيث تقرر "إدراج الصحافة الإلكترونية المعتمدة ، كآلية جديدة لإشهار الصفقات العمومية ، وعدم الاقتصار على الصحافة المكتوبة كما كان معمولا به."[5] (موقع وزارة الاتصال، 2023).

---

[3] وهيبة بلحاجي، رهانات الاقتصادية و التشريعية للصحافة الالكترونية و الصحف المطبوعة في الجزائر مابين 2015-2021، مجلة الرقمنة، المجلد الأول : العدد الأول – جويلية 2021، ص90.

[4] أحمد شريف استعصى ، البيئة القانونية والتنظيمية للإشهار العمومي في الجزائر ، مجلة الأقلام، المجلد 2/العدد02(2023) ص4.

3.1.3 تحديات مرتبطة بمؤشرات البيئة الرقمية بالجزائر:

تحتل الجزائر المرتبة 86 من بين 110 دولة و السابعة ضمن 18 دولة إفريقية متأخرة بمرتبتين عن تقرير 2020 ضمن تقرير مؤشرات جودة الحياة الرقمية العالمية DIGITAL QUALITY LIFE (DQL)، الذي تصدره شركة سيرف شارك SURFSHARK [6]، و تعتمد مؤشرات الحياة الرقمية على خمس مؤشرات هي:

جدول يوضح مرتبة الجزائر دوليا وفق DIGITAL QUALITY LIFE (DQL)

مؤشرات جودة الحياة الرقمية	مرتبة الجزائر عالميا من بين 110 دول (تقرير 2021)
القدرة على تحمل تكلفة الأنترنيت	85 عالميا
جودة الانترنيت	27عالميا
البنية التحتية الإلكترونية	95 عالميا
الأمن الإلكتروني	74 عالميا
الحكومة الالكترونية	108عالميا

المصدر: من إعداد الباحث حسب تقرير [7]

[6] **سرفشارك**) بالإنجليزية(Surfshark : شركة تقدم منتجات مثل خدمة شبكة خاصة افتراضية) في بي إن) ونظام الكشف عن تسرب البيانات وأداة البحث الخاصة.[1][2][2] مقرها جزر العذراء البريطانية، لديها أكثر من 3200 خادم حول العالم في 65 موقعًا، بما في ذلك قاعدتنا الرئيسية في مدينة نيويورك. تم إطلاق سرفشارك في عام 2018 من خلال تقديم أول تطبيق شبكة خاصة افتراضية لأجهزة آي أو إس .في عام 2018، خضع سرفشارك لتدقيق خارجي من قبل شركة الأمن السيبراني الألمانية كيور 53(في عام 2020، حصل سرفشارك على جائزة أفضل شبكة خاصة افتراضية لعام 2020 من سي إن إن.

يتبين من خلال الجدول أن الجزائر تتذيل ترتيب الدول خصوصا في مؤشر الحكومة الالكترونية (110/108)، و كذا البنية التحتية الالكتروني ة (95)، فيما تسجل المرتبة (74) عالميا في الأمن السيبراني، و (27)عالميا في جودة الأنترنيت.

و هناك دراسات تعلق على سرعة تدفق الإنترنت ؛ حيث زادت سرعة التحميل المتوسطة على الهواتف المحمولة بنسبة 45.5%، مقارنة بالسنة الماضية لتصل إلى 11.44 ميغابايت في الثانية. كما أن سرعة التحميل المتوسطة لوصلات الإنترنت الثابتة بلغت 9.78 ميغابايت في الثانية ، و هي زيادة تتجاوز 170 أي بنسبة تقترب من ثلاثة أضعاف السرعة المتوسطة المسجلة خلال العام الماضي.

و ما فتئت سرعة تدفّق الإنترنت تشكل عائقا رئيسيا أمام تطوير التكنولوجيا الرقمية في الجزائر [8]، مما يؤثر على المؤسسات الإعلامية و خصوصا الصحافة الالكترونية التي تتطلع للاستفادة من توسع و تطور مؤشرات البيئة الرقمية بالجزائر، و أي تأخر ينعكس سلبا على الأداء و المحتوى.

4.1.3 ضعف التكوين في مجال الصحافة الرقمية:

فقد نص المشرع الجزائري على ضرورة التكوين الصحفي ، كما جاء في قانون الإعلام 05-12 المؤرخ سنة 2012م، و القانون الخاص بقطاع السمعي بصري 04-12 المؤرخ سنة 2014م ، و الذي أقر مجموع من التدابير من بينها الحرص على ضرورة التكوين ، خاصة في سياق البيئة الرقمية التي تتطلب التكوين المستمر في اكتساب المهارات و مواكبة التطورات؛ **حيث نصت المادة 33** :"لا بد أن يكون الصحفي قد تلقى تأهيلا مهنيا كشرط أساسي للتعيين و الترقية"، كما يُلزم المؤسسات الإعلامية بتخصيص 2% من المداخيل السنوية للتكوين. يطرح التكوين كمشكلة حقيقية في مجال الصحافة الرقمية؛ فلحد الآن هناك نقص في برامج التكوين في كليات و أقسام والإعلام والاتصال تخصصات الصحافة الرقمية، حيث لا يزال الحديث عن السمعي البصري و الصحافة المكتوبة و الالكترونية، دون مواكبة لاحتياجات المؤسسات الإعلامية ، فالصحافة الرقمية في حاجة لتكوين عالي المستوى ؛ يقول الأستاذ محمد يعقوبي :"نحتاج لصحفي شامل ملم بتقنيات التحرير، و أساسيات التصوير و التركيب و

[8] أنيس عبابسية، بزيد آقدال، سليم باجة، أمين بنصيام. تحليل النشاط الرقمي في الجزائر ، دراسة تحليلية ل« تقرير الجزائر الرقمي 2022 »أبريل 2022، المؤلف ينإنتاج مشترك من طرف التجمع الجزائري للناشطين في الرقميين.

البث..)[9]، فرغم الحاجة الملحة للتكوين، فإن المؤسسات الصحفية لا تقدم ما يكفي في هذا الجانب لأسباب متعددة ، تتعلق مثلا بالاستقرار الوظيفي للصحفي خصوصا في المؤسسات الخاصة، فقد تتحمل المؤسسات أعباء التكوين لتستفيد منه مؤسسة أخرى.

5.1.3 تمسك الجيل القديم بالوسائل التقليدية:

يعتقد المدير العام السابق للتلفزيون الجزائري أحمد بن صبان أن :" من بين التحديات هو تمسك جيل من الصحفيين أصحاب الخبرة بطرقهم التقليدية ، مما يجعل المقبلين على الصحافة الالكترونية مجموعة من الشباب، تمتلك الشهادة و الإقبال و الاجتهاد و لكنها قد تفتقد إلى الخبرة و إلى الحدود بين أن تقول ما تعرف أو تعرف ما تقول "[10]، خاصة إذا كان الجيل القديم يحتل مراكز قيادية في المؤسسات الإعلامية، فعادة يكون بطيئا في تبني الجديد أو مقاوما له، لعدم القدرة على التكيف حيث لا يملك المهارة و القدرة على التعامل مع التغييرات الجديدة.

4. الخاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن أهم التحديات التي تواجهها الصحافة الجزائرية تمكن أساسا في :

- عدم مواكبة التشريعات الإعلامية لتطورات البيئة الرقمية.
- عدم وضوح الرؤية في تنظيم الإشهار الرقمي.
- التأخر مسجل في مؤشرات البيئة الرقمية بالجزائر.
- نقص برامج التكوين و التدريب داخل المؤسسات الإعلامية خصوصا المتعلقة بالصحافة الرقمية.
- سيطرة أصحاب النظرة التقليدية على المناصب القيادية في المؤسسات الإعلامية.

---

[9] مقابلة محمد يعقوبي، مدير عام جريدة الحوار.
[10] مقابلة أحمد بن صبان المدير العام السابق للتلفزيزن الجزائري.

و لتجاوز هذه التحديات من الضروري توفر إرادة سياسية من كافة مؤسسات الدولة، مع الإسراع لاقتراح قانون الإشهار، و كذا مواكبة كليات الإعلام و الاتصال لاحتياجات و متطلبات المؤسسات الإعلامية، و منح فرص أكثر للكفاءات الشابة للإبداع لكونها أكثر الفئات تبنيا للتكنولوجيات.

قائمة المصادر و المراجع:

- رضوان، بوجمعة لمجلة الجزائرية للاتصال المجلد 17 العدد 02 ((2018)، ص 05 – أزمة الصحافة الورقية في الجزائر ومسار الانتقال الرقمي من 1997 إلى 2017
- أنيس عبابسية، بزيد آقدال، سليم باجة، أمين بنصيام. تحليل النشاط الرقمي في الجزائر، دراسة تحليلية لـ « تقرير الجزائر الرقمي 2022 »أبريل 2022، إنتاج مشترك من طرف التجمع الجزائري للناشطين في الرقميين.
- باسم الطويسي، الصحافة الإلكترونية في العالم العربي: سياقات النشأة وتحديات التطور، مركز الجزيرة للدراسات 7 فبراير/ شباط 2019.
- وهيبة بلحاجي، رهانات الاقتصادية و التشريعية للصحافة الالكترونية و الصحف المطبوعة في الجزائر مابين 2015–2021، مجلة الرقمنة، المجلد الأول : العدد الأول – جويلية 2021.
- أحمد شريف استعصى، البيئة القانونية والتنظيمية للإشهار العمومي في الجزائر ، مجلة الأقلام، المجلد 2/العدد02(2023) ص4.

الروابط:

- ttps://www.bbc.com/arabic/interactivity-64421005
- https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1457
- **https://surfshark.com/dql2023**

المقابلات:

– بركان بودربالة المدير العام لجريد اللقاء.

– أحمد بن صبان المدير العام السابق للتلفزيون الجزائري.

– محمد يعقوبي مدير عام جريدة الحوار.